الأمم المتحدة

A/HRC/46/G/15

الجمعية العامة

Distr.: General
26 February 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والأربعون
22 شباط/فبراير – 19 آذار/مارس 2021
البند 2 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

رسالة مؤرخة 19 شباط/فبراير 2021 موجهة من البعثة الدائمة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيسة مجلس حقوق الإنسان

أكتب إلى سعادتك لألفت انتباهك إلى مسألة تتعلق بدورة مجلس حقوق الإنسان السادسة والأربعين حيث ستقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) تقريراً عن سري لانكا.

ففي 27 كانون الثاني/يناير 2021، شاركت حكومة سري لانكا، بناء على طلب المفوضية، تعليقاتها على النص المسبق غير المحرَّر لتقرير المفوضية عن سري لانكا (A/HRC/46/20)، وطلبت، في جملة أمور، نشر التعليقات في شكل إضافة إلى تقرير المفوضية حفاظاً على التكامل بين التقرير وتعليقات الدولة المعنية وحرصاً على إبراز التعليقات على قدم المساواة مع التقرير.

غير أنه يؤسفني أن ألاحظ أن المفوضية شرعت، بعد ساعات قليلة من تقديم الطلب المذكور آنفاً، في نشر نص مسبق غير محرّر من تقريرها عن سري لانكا في قائمة وثائق دورة المجلس السادسة والأربعين، متجاهلةً طلب البعثة الدائمة نشر تعليقات الحكومة إلى جانب تقرير المفوضية في شكل إضافة.

وبعد أيام من نشر تقرير المفوضية (وإصدار نشرة صحفية، وتدوينتين اثنتين على تويتر وفيديو عن التقرير)، وعقب استفسارات البعثة الدائمة، أفادت المفوضية ببريد إلكتروني بأنه لا يمكن – حسب أمانة مجلس حقوق الإنسان – نشر التعليقات والملاحظات على تقارير المفوضَة السامية في شكل إضافة وأنه لا يجوز نشرها إلا بوصفها بلاغات حكومية، وذلك رغم وجود سابقة بشأن نشر تعليقات الدولة باعتبارها إضافة.

ولا شك في أن سعادتك توافقين على أنه لكي ينشر أي كيان من كيانات الأمم المتحدة، بما فيها المفوضية، تقريراً عن دولة عضو، ينبغي أن يكون هذا التقرير مشفوعاً بملاحظات الدولة المعنية في شكل إضافة بحيث يتسنى للدول الأعضاء الأخرى الوقوف على رواية كل طرف وتكوين رأي مستنير في مضامين التقرير المعني. إن نشر رد سري لانكا على صفحة ويب مختلفة مخصصة للبلاغات الحكومية لا يحقق هذا الهدف بأي حال من الأحوال. وعلى نقيض ذلك، نَجَم عن التعتيم الذي فُرض على

الرجاء إعادة الاستعمال

ملاحظات سري لانكا أن اطَّلع الجمهور العام على رواية طرف واحد فقط في حين ضُيِّعت على الحكومة فرصة حقيقية لبيان موقفها.

ورغم الطلبات المحددة المقدمة حتى في مناسبات سابقة، لم تُمَدّ سري لانكا بمعلومات عن قواعد محددة، إن وُجدت، تحكم الإضافات ونشر تعليقات الدولة المعنية على تقارير المفوضية. بيد أن هناك توجيهات واضحة في هذا الصدد في القواعد التي تحكم آليات أخرى تابعة لمجلس حقوق الإنسان، مثل دليل عمليات الإجراءات الخاصة، تقضي بأن يُرفَق بالتقرير تعليقات الحكومة المعنية على مضمون التقرير وفقاً لقواعد الأمم المتحدة بشأن الوثائق (الفقرة 74).

لذا، ترجو البعثة الدائمة لسري لانكا التكرم بمناقشة هذه المسألة مع مكتب مجلس حقوق الإنسان وكذلك خلال اجتماع المكتب مع المنسقين الإقليميين والسياسيين بغية التوصل إلى حل منصف وفقاً للنظام الداخلي ومجموعة التدابير المتعلقة ببناء المؤسسات.

وريثما تجري الرئيسة مشاورات بشأن هذه المسألة ودون المساس بالموقف الذي بيَّنته سري لانكا أعلاه، تطلب البعثة الدائمة ما يلي:

(أ) نشر تعليقات حكومة سري لانكا بوصفها بلاغاً حكومياً، باعتبار ذلك تدبيراً مؤقتاً، مع إشارة ورابط تشعّبي واضحيْن إلى التعليقات في قائمة وثائق الدورة السادسة والأربعين، بجوار المكان الذي يُنشر فيه تقرير المفوضية عن سري لانكا (حبّذا لو اتُّخذ هذا الإجراء فوراً نظراً لأن من المقرر إجراء جلسة التحاور بشأن تقرير المفوضية عن سري لانكا في 24 شباط/فبراير 2021)؛

(ب) نشر رابط تشعبي يفضي إلى تعليقات حكومة سري لانكا في جدول أعمال يوم 24 شباط/فبراير 2021، بجوار الرابط التشعبي الذي التي يُفضي إلى تقرير المفوضية؛

(ج) تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس حقوق الإنسان بلغات الأمم المتحدة الرسمية.

(توقيع) س. أ. **تشاندرابريما**
سفير سري لانكا وممثلها الدائم
لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف